حماية القضية الفلسطينية ، ومقاومة كل مشاريع التصفية الصهيونية والاستعمارية والرجعية التي تستهدف وجود الثورة الفلسطينية ، كما تركز على مقاومة وفضح كل المحاولات الرامية الى عزل المقاومة عن الحركة الشعبية العربية ، وعلى الدعم الايجابي للجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية في نضالها الوطني الديمقراطي لاسقاط نظام الحكم العميل في الاردن ، على ان تناضل الجبهة العربية المشاركة بالاضافة الى ذلك في سبيل محاصرة هذا النظام وتضييق الخناق عليه من الخارج .

وفي مساء ١٠ ايار اختتمت اللجنة اعمالها ، واصدرت بيانا قالت فيه « تنفيذا لقرار المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة بين ٦ — ١٠ نيسان ١٩٧٢ ، حول تنظيم مشاركة القوى الوطنية والتقدمية العربية في الثورة الفلسطينية ومساندتها بمختلف الوسائل ، عقد في بيروت اجتماع تحضيري ... قرر الدعوة لعقد مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية في النصف الثاني من ايلول من العام الجاري في بيروت . تتمثل فيه كافة القوى الوطنية التقدمية العربية ، ويدعى اليه بصفة مراقبين عدد من الشخصيات العربية ، بالاضافة الى عدد من الاحزاب والمنظمات الصديقة في العالم . كما قرر الاجتماع التحضيري مبدأ تكوين الجبهة العربية المشاركة في كفاح الشعب الفلسطيني على الصعيد القومي ، وفي مختلف الاقطار العربية ، وتشكيل امانة دائمة للجبهة ، على ان يقر المؤتمر ذلك بصورة نهائية . وقد شكلت اللجنة التحضيرية، امانة تحضيرية للمؤتمر » .

هذا وقد اصدرت اللجنة التحضيرية اثناء اجتماعها في بيروت ثلاثة بيانات سياسية ، عالج البيان الاول مسألة الطائرة التي انزلها الفدائيون في مطار اللد ، محييا العملية ، ومسلطا الاضواء على وحشية التصرف الاسرائيلي . وعالج البيان الثاني القرار الامريكي بلغم مداخل موانىء فيتنام الشمالية ، معتبرا ذلك عمل قرصنة « ضد شعب فيتنام المكافح البطل » . اما البيان الثالث فقد شجب العدوان البريطاني الذي ينطلق من دولة عمان ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

المقاومة والنظام الاردني

في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية منهمكة في الاعداد للمؤتمر الشعبي الفلسطيني ردا على مشروع الملك حسين بالدرجة الاولى ، عرف في عمان ان السلطات الاردنية قررت الدعوة لعقد مؤتمر فلسطيني مضاد ، ولكنها لم تحدد موعد انعقاده . وفي السابع من نيسان كتبت جريدة « اخبار الاسبوع » الاردنية تقول « ان عددا من الوجهاء الفلسطينيين يزمعون انشاء حزب سياسي للفلسطينيين في الضفتين ، بعد المؤتمر الفلسطيني الذي ينوي الملك عقده» . وبذلك يكون مؤتمر عمان بديلا عن مؤتمر القاهرة ، ويكون الحزب السياسي بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية ، ويشكل كل ذلك خطوة على طريق استقطاب الرأي العام الفلسطيني حول مشروع الملك ، وخطوة ايضا على طريق عزل منظمة التحرير وحركة المقاومة الفلسطينية ، وقد مضى شهر نيسان باكمله دون ان تقدم السلطات الاردنية على اي اجراء من هذه الاجراءات ، وفي ٨ أيار اعلن في عمان أنه قد الغيت ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني « بسبب عدم توفر التأييد » . وذكرت المصادر المطلعة ان الملك حسين سيلقي بدلا من ذلك خطابا امام ٢٠٠ شخصية من كبار الفلسطينيين والاردنيين . والقى الملك خطابه هذا في ١٠ أيار امام وفود ذكر رسميا « انها تمثل قطاعات الضفة الغربية باكملها !! » ، وكرر الملك في هذا اللقاء تمسكه بمشروعه الداعي لانشاء المملكة العربية المتحدة ، واعلن ان اللجنة التي شكلت (٨ ايار) لدرس اوضاع الذين غادروا الاردن بعد حوادث ايلول ١٩٧٠ ، تتابع اعمالها بقصد تهيئة الفرصة لعودة الجميع ، وان اعمالها ستشمل المحكوم عليهم غيابيا ، والمغرر بهم ، والفارين (جنود وضباط الجيش) . كما ذكر الملك انه اوعز بوضع قواعد وأسس لدرس اوضاع المعتقلين والافراج عن غالبيتهم ، وفق هذه القواعد ، كما قال ايضا انه اوعز بدرس موضوع رواتب المتقاعدين في الضفة الغربية ، وان الاجراءات ستتخذ لتذليل كل الصعاب .

ويلاحظ على هذا الموقف الاردني أنه يشكل اعترافا عمليا بالعجز عن عقد مؤتمر فلسطيني يحظى بتأييد الجماهير ردا على مؤتمر منظمة التحرير . وقد حاول الملك تغطية هذا العجز بتقديم الرشاوى ، لسكان الضفة الغربية ، وللمعتقلين ، وبشكل خاص لجنود وضباط الجيش الذين التحقوا بالعمل الفدائي بعد ان رفضوا الاوامر التي وجهت لهم